

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢

قانون معدل لقانون المحكمة الدستورية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المحكمة  
الدستورية لسنة ٢٠٢٢ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٥)  
لسنة ٢٠١٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي  
قانونا واحدا، ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه  
بالنص التالي:-

أ-١- يكون عدد أعضاء المحكمة تسعة على الأقل بمن فيهم الرئيس  
يعينهم الملك .  
٢- تكون مدة العضوية في المحكمة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

المادة ٣- تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء عبارة (والعدل العليا) الواردة في (أولاً) من البند (٣) من  
الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (أو الإدارية العليا).

ثانيا: بإلغاء عبارة (خمس عشرة) الواردة في (ثالثا) من البند (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (عشرين).

ثالثا: بإضافة (رابعا) الى البند (٣) من الفقرة (أ) منها بالنص التالي:-

رابعا: من المختصين الذين تنطبق عليهم شروط العضوية في مجلس الاعيان.

رابعا: بإلغاء الفقرة (ب) والترقيم (أ) الواردين فيها وإعادة ترقيم البنود (١) و(٢) و(٣) منها لتصبح الفقرات (أ) و(ب) و(ج).

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الأصلي، ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- يقتصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة على كل من:-

- ١- مجلس الأعيان أو مجلس النواب على ان يصدر القرار بموافقة ما لا يقل عن عدد ربع أعضاء المجلس المعني.
- ٢- مجلس الوزراء.

المادة ٥- يلغى نصا الفقرتين (ج) و(د) من المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنهما بالنص التالي:-

ج- اذا وجدت المحكمة الناظرة للدعوى، أن القانون أو النظام الذي أثير الدفع بعدم دستوريته واجب التطبيق على موضوع الدعوى وأن الدفع جدي، توقف النظر فيها وتحيل الدفع إلى المحكمة الدستورية، ويكون القرار بعدم الإحالة قابلاً للطعن مع موضوع الدعوى.

## فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور بشر هاني محمد الخصاونة	نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية وزير الشؤون السياسية والبرلمانية / المكلف توفيق محمود حسين كريشان	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن حسين عبد الله الصفدي
وزير المياه والري محمد جميل موسى النجار	وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر سلطان حمزة الشريدة	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه موسى عويس عويس
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يحيى موسى بيجانج كسبي	وزير النقل المهندس وجيه طيب عبد الله عزايه	وزير السياحة والآثار نايف حميدي محمد الفايز
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور ابراهيم مشهور حديشة الجازي	وزير العدل الدكتور احمد نوري محمد الزيادات	وزير الزراعة المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح علي حامد الخرايشة	وزير المالية الدكتور محمد محمود حسين العسوس	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور محمد احمد مسلم الخلايلتة
وزير التنمية الاجتماعية أيمن رياض سعيد المفلح	وزير دولة لشؤون المتابعة والتنسيق الحكومي الدكتور نواف وصفي سعيد مصطفى وهي التل	وزير الشباب محمد سلامة فارس سليمان النابلسي
وزير الاقتصاد الرقمي والريادة احمد قاسم ذيب الهاندة	وزير الداخلية مازن عبد الله هلال الفرايتة	وزير الصحة الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهواري
وزير الصناعة والتجارة والتموين يوسف محمود علي الشمالي	وزير دولة لشؤون الإعلام فيصل يوسف عوض الشبول	وزير الثقافة هيفاء يوسف فضل حجار النجار
وزير دولة للشؤون القانونية وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى		وزير البيئة الدكتور معاوية خالد محمد الردايده
وزير الاستثمار المهندس خير يياسر عبد المنعم عمرو		وزير العمل نايف زكريا نايف استيتيتة